كلام الناظم في تسهيله والحاصل ان الفائدة تحصل باحد امور ثلاثة الاول
وصوف الزمان او اضافته مع جموده بغي كخف في شهر كذا او في يوم طيب الثاني
ان تكون الذات مشبهة للمعنى فتجدد هاوقتا فوقتا كقولهم الوزد في
آيار اسم لشهر رومي الثالث تقدير مضاف هو معنى كقولهم اليوم
حمر اي اليوم شرب حمر وذهب قوم منهم المض الى جواز ذلك مذ عنز
شذوذ الخذ هذا معلوم مما سبق فهو قليل الجذوى ولا يجوز الابتدا بالنكرة
اي لان معناها غير معين والمبتدا مخبر عنه والاخبار عن غير معين لا
يفيد الا اذا اقترن به ما يحصل نوع فائدة كالعهدية في المحلى بال الذهنية
مالم تفد اي مدة عدم افادتها فما مصدرية ظرفية نمرة بفتح
النون وكسر الميم كسافية خطوط بيض وسود تلبسه الاعراب قاله
ابن الانبر والجمع نمار اه مصباح فما حل بكسر الحاء المهملة اي صديق
او محب رجل من الكرام عندنا هذا هو المسوغ الرابع الذي هو
الوصف وهو اما مذكور نحو رجل من الكرام لنا او مقدر كشر اهر ينخ
على احد التقديرين وكذا ان كان فيها معنى الوصف نحو رجل عندنا
اي رجل حقير او كان خلفا من موصوف كمؤمن خير من كافر ذكرة للخطب
كغيره وبه يعلم ما في كلام الشيخ قيل ان المضاف يقوله ورجل من الكرام
عندنا الامام النووي فائدة كان تلميذ الدميري ابن مالك فخر اتلمذة
النووي له نفعنا الله تعالى بهما وعمل بتزين بفتح الياء المثناة اوله
مضارع زانه كباع يبيع ضد شان وليتفتش ما لم تقل لاحاجة الى
مع كاف التمثيل في قوله كصد زيد يد غرة وتجاب بان الكاف اشارة
الى ما عدا هذه الامثلة من افراد الانواع المذكورة في النظم ضمنا واشار
بهذه الجملة الى بقية الانواع التي تتحقق معها الافادة افاده يس
ان يتقدم الخبر عليها وهو ظرف لما اشار بهذا الى ما هو لحق من ان
للتقديم مدخلا في التسويغ كما يوخذ من قول الجامي ونحو في الدار
رجل لتخصيصه بتقدم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده
موصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة نحو في
الدار رجل قيل انما جاز في الدار لان المبتدا تخصص بتقديم حكمه عليه

رجل فصار

فصار كالموصوف لا يقال هذا موجود في نحو قام رجل مع انه ممتنع لانا
نقول انهم توسعوا في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها اولان المقدم
اذا كان ظرفا تعين للخبرية بخلاف قام رجل كذا افاده الكيلاني في
حاشيته على كافية ابن الحاجب ان توصف اي بوصف مخصص كالمثال
المذكور والا لم يجز نحو رجل من الناس جاني لعدم الفائدة واستشكل اعتبار
الوصف بانه يلزم منه جواز قولك حيوان ادمي في الدار لان المبتدا موصوف
وامتناع ادمي في الدار وانسان في الدار لعدم وصف المبتدا مع انه بمعنى
ذاك الموصوف متضمن لمعناه مع صفته ولا فرق بينهما الا بتعدد اللفظ
في احدهما واتحاده في الاخر واجيب بان الموصوف مظنة الفائدة بخلاف
غيره وان وافق الموصوف في المعنى قال الصفوي ان العرب اعتبروا التعريف
والتخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك
النكتة وان لم يظهر اثرها في بعض المواضع وعلى هذا الدفع الايراد لان
الحكم بعدم صحة انسان في الدار وصحة حيوان ناطق في الدار لا لامر
معنوي فيهما بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر اثرها في موضع اخر طردا
للباب فافهمه فانه ينفعك في مواضع افاده سم ان تكون عاملة
اي اما نصبا نحو رغبة في الخير لان المجرور محل النصب او جرا نحو عمل بتزين
فالمسوغ ان يرجعان لشيء واحد كما في الاشموني الى ينبو بتشديد
الياء وقد تخفف من نافى ينوف وهو كل ما زاد على العقد الى ان يبلغ العقد
الثاني وذكر بعضهم انها ترجع الى ستين العموم والخصوص وقد عدها
الاشموني خمسة عشر ونظمتها فقلت

بدى التكثير فابد اعندعشر ... وخمس مثل حسنا قد اجيدت
عموم واختصاص او كوصفي ... وعطف والحقيقة قد اريدت
واعمال ومعنى الفعل فاعلم ... وبعد اذا مفاجاة اثبت
حوالم الابتدا والحظ لولا ... وكم ايضا وايهام اعيدت
كذلك ان اتى الاخبار حرفا ... لعادة او حوال قد افيدت
وفي تبر لذات الحال حقا ... فذي قطعا بلا شموس انيطت

فاقبلت زحفا الخ زحفا مصدر بمعنى زاحفا حال من فاعل اقبلت